

## إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من شأنه ضمان مستوى عالٍ للسلامة

● قال وزير الفلاحة والصيد البحري السيد عزيز أخنوش، يوم الجمعة بالرباط، أن من شأن إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الذي يقوم على استراتيجيات تشمل السلسلة الغذائية، ضمما، مستوى عالٍ للسلامة الصحية، وأوضح السيد أخنوش خلال ترؤسه الاجتماع الأول للمجلس الإداري للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، يوم الجمعة بالرباط، أن هذه الاستراتيجية تقوم على التقييم المستمر لأنظمة مراقبة المخاطر التي تنتجها المواد الأولية، وأنماط الاستغلال وأنشطة معالجة المواد الغذائية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمراض النباتية والحيوانية.

وأشار إلى أن إحداث هذا المكتب، الذي يندرج في إطار تفعيل المخطط المغرب الأخضر، يروم على الخصوص ضمان سلامة المنتجات الغذائية المعروضة للبيع وتقليل الأمراض المنقولة عبر هذه المواد، خاصة التسممات الغذائية، وتوفير مناخ قانوني شفاف للمستثمرين لتكثيف من تايين استثماراتهم في قطاع الصناعات الغذائية.

## 37 قانونا و280 نص تنظيمي من أجل

## السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

ضمان المراقبة والحماية الصحية للنباتات والحيوانات على الصعيد الوطني وعند النقط الحدودية، وضمن السلامة الصحية بمواد الغذائية بدءا بالمواد الأولية وصولا إلى المستهلك النهائي، بما في ذلك منتجات الصيد البحري والمواد المعدة لتغذية الحيوانات.

ويتولى المكتب أيضا ترخيص واعتماد عوامل الإنتاج ومراقبتها وكذا تسجيل ومراقبة الأدوية البيطرية، وتطبيق القوانين والسياسات المتعلقة بالشرطة الصحية البيطرية وحماية النباتات.

ولإنجاز هذه المهام، رصد المجلس الإداري للمكتب برسم سنة 2010 غلافا ماليا بقيمة 598 مليون درهم، كما يتوفر المكتب على 2242 مستخدم من بينهم 635 إطارا و128 تقني يعهد إليهم بتطبيق 37 قانونا و280 نص تنظيمي.

ويتكون المكتب من مصالح مركزية وجهوية ومحلية وعلى شبكة تتكون من 17 مختبرا للتحليل موزعة على جميع أنحاء التراب الوطني، إضافة إلى مصالح المراقبة والجودة بأهم النقط الحدودية.

إقامة بنيات للمراقبة الغذائية، منظمة طبقا لتوصيات ومعايير المنظمات الدولية التي يشارك فيها المغرب بشكل فاعل، لا سيما منظمة التجارة العالمية والبرنامج المخقلط بين منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، إلى جانب اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والوضع المتقدم الذي حظيت به المملكة.

من جهته، قدم المدير العام للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية حميد بنعزو عرضا تناول فيه مهام وأهداف المكتب ومشروع هيئة التنظيمي، إضافة إلى جوانب أخرى تهم على الخصوص الميزانية والموارد البشرية ومخطط عمل سنة 2010.

وأوضح في هذا الصدد أن المكتب يعتبر مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وضعت تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري، تمارس لحساب الدولة الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات.

وأبرز أن مهام المكتب تتمثل في

● أكد وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش، أن من شأن إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الذي يقوم على استراتيجيات تشمل السلسلة الغذائية، ضمان مستوى عالٍ للسلامة الصحية.

وأوضح خلال ترؤسه الاجتماع الأول للمجلس الإداري للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية يوم الجمعة أن هذه الاستراتيجية تقوم على التقييم المستمر لأنظمة مراقبة المخاطر التي تنتجها المواد الأولية، وأنماط الاستغلال وأنشطة معالجة المواد الغذائية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمراض النباتية والحيوانية. وأشار إلى أن إحداث هذا المكتب، الذي يندرج في إطار تفعيل «مخطط المغرب الأخضر»، يروم على الخصوص ضمان سلامة المنتجات الغذائية المعروضة للبيع وتقليل الأمراض المنقولة عبر هذه المواد، خاصة التسممات الغذائية، وتوفير مناخ قانوني شفاف للمستثمرين لتمكينهم من تأمين استثماراتهم في قطاع الصناعات الغذائية.

وأضاف أن إحداث هذا المكتب تمليه أيضا ضرورات دولية تستدعي